

## نحو مقارنة سلوكية للاقتصاد لتحقيق فعالية التدخل الحكومي العمومي، دراسة تحليلية لحالة الجزائر مقارنة بنماذج دولية ناجحة

### Towards a behavioral approach to the economy to achieve the efficiency of public intervention: case of Algeria compared to successful international models

د. ملياني برحو زبيدة

ط. د. مؤنيس نادية

جامعة مصطفى اصطنبولي، معسكر ، الجزائر

جامعة مصطفى اصطنبولي، معسكر ، الجزائر

z.berrahoumeliani.29@gmail.com

mounisnadia@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2019/05/23

تاريخ الاستلام: 2018/12/03

**الملخص:** تتبنى حكومات الدول في السنوات الأخيرة من القرن العشرين أساليب علمية سلوكية كنوع جديد لتدخل الدولة في المجال العمومي بهدف تحقيق فعالية سياساتها و ذلك بالتركيز على تغيير سلوك الأفراد ، و تعد هذه الأساليب نتيجة ظهور المقاربة السلوكية في الاقتصاد و من ثم ظهور الاقتصاد السلوكي الذي تطور في المجال العمومي ليعطي لنا منهج سلوكي فعال يعرف بسياسة الوكر "nudges" عام 2008 من طرف العالمين الأمريكيين Richard thaler و Cass senstien ، حيث يعمل هذا المنهج على توجيه الأفراد نحو السلوكات الجيدة و المحققة للصالحين الفردي و الجماعي دون إجبارهم أو الحد من خياراتهم. و في هذا السياق نسعى من خلال هذا المقال إلى التطرق لظهور هذه المقاربة لكونها حديثة النشأة كجانب نظري ثم إلى تبيان أثرها على تحقيق فعالية تدخل الدولة عن طريق سياساتها بالتطرق إلى دراسة تحليلية لحالة الجزائر و مقارنتها بنماذج دولية رائدة في مجالين مهمين من التدخل العمومي و هما السياسة البيئية و السياسة الصحية .

**الكلمات المفتاحية:** المقاربة السلوكية، التحيزات المعرفية، الاقتصاد التجريبي، الاقتصاد السلوكي، نظرية الوكر، التدخل الحكومي.

**Abstract:** In the last years of the twentieth century, the governments of countries adopt behavioral methods as a new type of state intervention in the public sphere in order to achieve the effectiveness of their policies by focusing on changing the behavior of individuals. These methods are the result of integration of the behavioral approach in the economy and then the emergence of the behavioral economics that developed in the public domain to give us effective behavioral method known the “nudges” policy. It was discovered in 2008 by American scientists Richard Thaler and Cass Senstien, this policy works to guide individuals toward good behavior and achieved for individual and collective interests without forcing or limiting their choic In this context we seek through this article to address the emergence of this approach because it is newly emerging as a theoretical aspect and then to show its effect on the effectiveness of state intervention through its policies by examining an analytical study of the situation of Algeria and comparing it with leading international in two important areas of public intervention, namely environmental policy and health policy.

**Key Words:** behavioral approach, cognitive biases, experimental economics, behavioral economics, theory of nudge, government intervention

**JEL Classification** D03, D19, C91, C91, C93, H50.

\*مرسل المقال: مؤنيس نادية (mounisnadia@hotmail.fr).

## المقدمة:

تعد السياسات العمومية و تحقيق فعاليتها هدف العديد من الدول لبناء اقتصادياتها و بأقل التكاليف من اجل ضمان رفاهية الفرد ، و في هذا الإطار تقوم الدولة بالتدخل في العديد من مجالات الأعمال العمومية من اجل توجيه السلوكات الفردية لتحقيق الصالح العام، و من المعروف انه لدينا طرق كلاسيكية تعتمد على فرض ضريبة ، تقديم إعانة أو وضع قوانين ضابطة لمواجهة الاختلالات الناتجة عن سلوكات غير مرغوب فيها من قبل الأفراد اتجاه السياسات العمومية مما يؤثر سلبا على فعاليتها ، هذه الطرق الكلاسيكية لوحظ أن تطبيقها لا يحقق الفعالية المنتظرة لكونها مبنية على فرضية ثبات نموذج لسلوكات الأفراد صالح لكل زمان ومكان يعرف بالرجل الاقتصادي " *l'homo-oeconomicus*" (Ogrodnik, 2015, p. 17) يأخذ قراراته بعقلانية تامة لتعظيم منفعته عن طريق تفضيلات محدودة مع الزمن و من ثم فالفرد قادر على اتخاذ قرارات مثالية تحقق تعظيم المنفعة من شأنها أن تساهم في فعالية المؤسسات و الإدارات العمومية أي السياسات العمومية.

إلا أن ظهور مسلمة العقلانية المحدودة للرجل الاقتصادي على يد Herbert Simon سنة 1950 كسياق آخر مع مرور الزمن دفعت بعض الاقتصاديين إلى التقرب من بعض العلوم الاجتماعية مما أدى إلى وضع حدود لأعمال الاقتصاديين الكلاسيك (Balducci, 2009) أدى ذلك إلى ظهور مقاربة تهتم بسلوك الفرد و تحليله بكونه محور العديد من القضايا و من بينها تفعيل السياسات العمومية و كان أهم تطور لهذه المقاربة عام 2008 في مجال التدخل العمومي من قبل علمين Richard Thaler و Cass Sunstein ، حيث الأول باحث اقتصادي في جامعة شيكاغو و الثاني باحث في القانون في جامعة هارفرد (public, 2015, p. 3) .

و منه ارتأينا إلى أن تكون الإشكالية المدروسة ما هو اثر ظهور المقاربة السلوكية في الاقتصاد كنهج جديد على تحقيق فعالية السياسات العمومية؟ تندرج تحت هذه الإشكالية السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما هي أهم فرضيات بناء المقاربة السلوكية للاقتصاد؟.

- ما هي سياسة الوكز؟ و هل هناك تبنى لها كسياسة للتدخل الحكومي في الجزائر؟.

و منه كانت الفرضيات التالية:

- المقاربة السلوكية نهج جديد في الاقتصاد ينفي وجود نموذج الرجل الاقتصادي.

- هناك اثر ايجابي للمقاربة السلوكية على تحقيق فعالية تدخل الدول في المجال العمومي خصوصا في ما يتعلق بالصحة العامة والحفاظ على البيئة.

وباعتماد المنهج الوصفي في مقالنا هذا نسعى إلى تبيان المقاربة السلوكية في الاقتصاد خصوصا في مجال التدخل العمومي و من ثم اعتماد المنهج الوصفي فالتحليلي مرة أخرى لتبيان اثر هذه المقاربة على فعالية السياسات العمومية بالتطرق إلى وصف و تحليل نماذج دولية.

## 1. المقاربة السلوكية و ظهور الاقتصاد السلوكي:

1.1. انتقاد فكرة الرجل الاقتصادي " **homoeconomicus** ": يمكن فهمه بالعودة إلى أعمال جون ستوارت ميل في معالجته لبعض التساؤلات في الاقتصاد السياسي سنة 1848، حيث كتب " الاقتصاد السياسي لا يعالج الفرد بطبيعته بل بعد تعديله من طرف الدولة، ولا حتى من سلوكه داخل المجتمع وإنما تعتبره كائن يرغب في امتلاك الثروة وله القدرة على تحديد أمثل الطرق للحصول على هذه الأخيرة.

قام ميل بوصف المجتمع على أساس النزعة الفردية أي التأكيد على الفرد في حد ذاته وليس على النظام الاجتماعي فضلا عن الإنسان الطبيعي وقد اعتمد مبدأ العقلانية التامة و المصلحة المادية الذاتية، شهد مصطلح **homoeconomicus** أهمية كبيرة في صياغة النظريات الاقتصادية إلا انه تعرض لعدة انتقادات لكون أنه لم يأخذ بعين الاعتبار الجانب العاطفي لطبيعة الفرد ( Carlos Rodriguez, 2009, p. 1).

وفيما يتعلق بالانتقاد الثاني، J.K.Ingram وصف **Homoeconomicus** بأنه قد تم خفض إنسانية الفرد و قد اقر بان "المال يصنع الحيوان"، منهجية النزعة الفردية و فرضيات طبيعة الأنا الإنساني يمكن أن تعود إلى ما يسمى مدرسة "الأناية"، نجد انتقاد ثالث حيث حب الذات يمكن أن ينتج نتائج غير مرغوب فيها وبهذا المعنى مانديفيل يصبح سابق لآدم سميث لتحقيق في طبيعة وأسباب "ثروة الأمم" (1776) في تفسير توجيه الفرد لمسارات العمل بأناية ذاتية تصبح ناشئة على الصعيد المجتمعي (Garapin, 2009, p. 4).

1.نشوء مصطلح الرجل العلمي(الاجتماعي) **homo sapiens**: كان تحليل الاقتصادي Richard H. Thaler للرجل الاقتصادي من بين أهم خلفيات ظهور الرجل العلمي حيث أهم ما تطرق إليه أن التوقعات الاقتصادية ككل الخلل فيها عدم استعمالها لعلم النفس إذ أن الفرد و الذي هو محل الدراسة الاقتصادية لا يمكن تحديد سلوك و نموذج واحد له، بحيث في كثير من الأحيان لا يهيمه الصالح العام و كذلك ما يجعل الأمر أكثر خطورة الثقة المفرطة بالنفس، ايضا الإجماع الخاطئ و هو الاعتقاد أن الناس يفكرون مثلنا و تقابلها لعنة المعرفة تكون باعتقادنا بعد رسوخ معلومات لدينا أن الجميع يعرفها ومن ثم فان الاقتصاد ككل لم يكن مبني على تنبؤات صحيحة فسلوك الرجل الاقتصادي مبني على فرضيتين الأولى انه يولى البدائل في اختياراته بصورة خطية و الثانية هي التعدي في البدائل على حسب منفعته، هذان الفرضيتان تعرضتا للنقد و كان مصدر العديد من الأفكار تعزز ضرورة اعتماد الرجل العلمي في الافتراضات الاقتصادية ( Guesnerie, 2011, p. 7).

- لقد شهد نصف القرن العشرين إدخال العديد من العلوم الاجتماعية في الاقتصاد مما أدى إلى المقارنة بين العديد من النماذج والتعمق فيها لمعرفة أوجه التشابه ونقاط القوة والضعف وبالتالي اكتشاف أن الرجل الاقتصادي ذكاءه محدود، إن ما درس من نوع بشري من طرف الاقتصاديين في وضع النظريات الاقتصادية غير متجانس بحيث نجد هناك أفراد عقلانيين صائبين للمرة الأولى في وضع قراراتهم و يمتازون بالسرعة و هناك ما يسمى بأشباه العقلانية "quasi-rational" فهم يحتاجون إلى التعلم و التدريب لاتخاذ قرارا معين و اعتبروا معيقي اقتصاديا و هذا خطأ

(H.Thaler, 2000).

- ويقول **Richard H. Thaler** في هذا الشأن، بأن الاقتصاديين سيدرسون الإدراك المعرفي وذلك عن طريق ما يعرف بالعقلانية المحدودة والتي تفتح المجال بإعطاء أهمية إلى العوامل النفسية و دورها في الاختيار مثل الحدس تعتبر حكمة نفسية مهمة لا بد من التطرق لها، أيضا هناك تحيزات بذاكرة الفرد تؤثر على سلوك الفرد.

-لا بد من التفرقة بين النظريات النموذجية والتي تعتمد في أساسها على العقلانية وبالتالي الاختيار العقلاني والنظريات الوصفية المحددة للاختيار الحقيقي و هذا ما تم تحديده من طرف علماء النفس و أكدوا على أهمية النظريات الوصفية التي تعطي أهمية لجميع سلوكيات الأفراد الحقيقية دون افتراض (VanHoorebeke, 2007).

هذه التنبؤات التي اقر بها **Richard.H.Thaler** تبين أن الرجل الاقتصادي سيصبح رجل علمي و تبدو منطقية و ذلك بالتركيز على النماذج الاقتصادية الوصفية الأكثر واقعية للعملاء الاقتصاديين توسع حتما القوة التفسيرية للنماذج و من بين احد الأسباب المؤدية إلى اعتماد الاقتصاد على النماذج التقليدية التي تعتمد على العقلانية المفترضة لكونها سهلة مقارنة بالنماذج السلوكية التي تقترب من العقلانية و تراعي الشعور المعرفي الإنساني

### 2.1. الاقتصاد السلوكي:

أ. ظهور الاقتصاد التجريبي: الطريقة التجريبية كانت لمدة طويلة وسيلة الملاحظة التجريبية تميز العلوم السلوكية بحيث تهدف هذه الطريقة إلى خلق بيئة مسيطر عليها تمثل السلوك الاقتصادي وتقوم على الملاحظة التجريبية وتفسير النتائج (Nicols Jacquemet O. L., 2014, p. 2).

ظهر الاقتصاد التجريبي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، و من بين أهم الأعمال المقدمة في تلك الفترة أعمال **Osker Morgenstern** و **John Von Neuman** في «نظرية اللعبة و السلوك الاقتصادي في الفترة من 1944 - 1947.

ومن جانب تطبيق التجريب عند النفسانيين لم تكن مفاجأة لان التجارب الأولى كانت على الظواهر الاقتصادية من خلال فتح النفسانيين العمل في علم القرار ، في هذا التفاعل القائم بين علم النفس والاقتصاد يشرح بالتفصيل نشوء السياق التجريبي في الاقتصاد بالأخص في الحداثة التي شهدها الاقتصاد الجزئي في 1950 بظهور العقلانية المحدودة سمحت بمعالجة في إطار جديد سلوكيات إستراتيجية للأعوان الاقتصاديين والذي وجد أصل هذا النشوء (Sarra, 2012, p. 4).

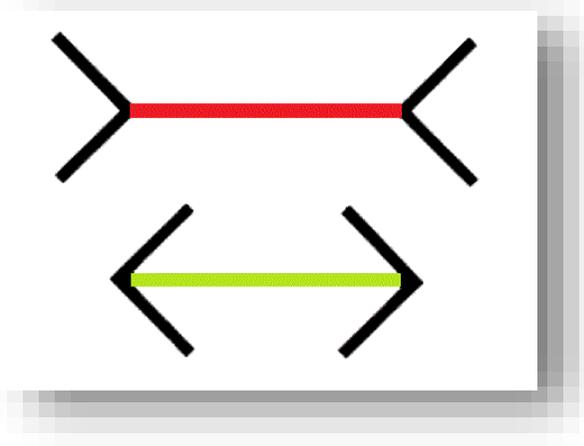
الاقتصاد التجريبي يعتبر من ابرز التطورات المنهجية في الاقتصاد باعتماده على طرق تجريبية (Nicols Jacquemet O. l., 2013, p. 1) ، في سنوات الثمانينات أكد **Paul Samuelson** على ضرورة التجريب في الاقتصاد (Petit, 2013, p. 7) ، و **Ariel Rubinstein** الذي اقر أن نجاح الاقتصاد التجريبي ليس مجرد حديث و إنما الاقتصاد التجريبي دخل استقامة الاقتصاد، و قد تعددت مجالات التجريب في الاقتصاد و كانت نظرية صنع القرار أكثر المجالات المعتمدة له (Williger, 2012, p. 3).

من جهة أخرى فالإقتصاد التجريبي هو منهجية تستعمل الفرضيات المعممة في دراسة السلوك الاقتصادي وذلك باختبار صحة التساؤلات الاقتصادية وعموما تتم في مخبر وتكون حول السلوك الملاحظ عوضا عن السلوك

المفترض بإدماج عوامل سلوكية و نفسية تدخل و تأثر على القرارات الاقتصادية و ذلك بدراسة النظريات علم النفس التي تدرس عملية الاختيار لدى الفرد و العوامل المؤثرة عليه (Paul de cicita, 2011, p. 3) .

ب. اكتشاف التحيزات المعرفية: اقر عالم في عالم النفس Daniel Khanman سنة 1970 في ما يخص الأنظمة المعرفية للفرد أن العون الاقتصادي يستعمل نظامين لاتخاذ الموقف أو القرار ، و أشار إلى أن التنسيق بين النظامين يؤدي إلى مناهج اكتشاف تؤدي إلى تحيزات معرفية تكون كعوائق لأمثليه القرار على المستوى الفردي او الجماعي (Codol, 1988, p. 173) ، حيث أن النظام المعرفي الأول هو المسؤول عن اتخاذ معظم القرارات و سمي أيضا بالعقل البديهي إلا أنها غالبا ما تكون هذه القرارات منتجة لأخطاء تتزامن مع النظام المعرفي الثاني لتبيان هذا يوضح الرسم البياني في الشكل التالي ما سبق ذكره:

### الشكل 01: تمثيل التحيزات المعرفية



المصدر: [tpeesperance2010.e-monsite.com/pages/iii-les-illusions-d-optique.html](http://tpeesperance2010.e-monsite.com/pages/iii-les-illusions-d-optique.html)

يوضح الرسم المبين في الشكل 1 أن الخط الأسفل يبدو أطول من الخط العلوي، الآن لو أخذنا قطعتين من الورق و استخدمناها لتغطية "الزعانف" على جزء الخط السفلي سوف نكتشف أن كلا الخطين لهما نفس الطول، العقل يعرف أن الخطوط لها نفس الطول لكن النظام المعرفي الأول أو ما يسمى بالعقل البديهي يراها مختلفان، هذه الظاهرة اكتشفها Kahneman و هي أن البشر في كثير من الأحيان يكونون عرضة للوهم المعرفي و هو ما يعرف باسم التحيزات المعرفية تنجم عن استخدام الاستدلال أو نتيجة اختصارات عقلية (الجبوري، 2014، الصفحات 788-789) .

التحيز المعرفي إذا هو عملية معرفية في غالب الأمر تؤدي بالأعوان الاقتصاديين نحو قرار غير موضوعي و التي تكون عرضة لامثلية القرار، و من بين أهم أنواع التحيزات المعرفية التي تقف كعائق أمام التغيير ما يلي:

ب. 1. تحيز الإرساء «Biais d'ancrage»، الأفراد يقومون باختياراتهم وفق المعلومة الأساسية الأولى التي ترسى في النظام المعرفي ، لكن في عقولنا فإن أول جزء معلومات نستوعبه له تأثير خاص، بحيث نفكر بنسبية بدلا من

الموضوعية (Kaestner, 2005, pp. 6-14)، قد يبدو هذا عشوائي لكن خذ في اعتبارك تأثير المعلومة الأولى التي تعطى لك قبل وضع اختياراتك (Hollard, 2006).

ب. 2. تحيز التمثيل «**biais de Représentativité**»، قيمة المعلومة في عرض المشكل لها أهمية كبيرة في تحديد نتيجة الاختيار لدى الأفراد (paugam, 2011, pp. 9-10)، أي أن الفرد يتأثر بالمعلومات التي يتلقاها أثناء طرح المشكلة أو الاختيار ففي حالة ما إذا كانت المعلومات إيجابية فحتمًا سيتأثر بهذه الأخيرة و يكون سلوكه إيجابيا في اتخاذ القرار أما في حالة ما إذا كانت المعلومات المقدمة سلبية في طريقة عرضها يؤثر ذلك سلبيا مما ينتج عنه سلوك سلبي.

ب. 3. تحيز التوفر '**biais de disponibilité**'، التحيز الثاني تم اكتشافه منذ عشرين سنة وهو تحيز التوفر وهنا يقوم الأفراد بتقييم الأحداث من خلال تخفيض العملية المعرفية للحساب إلى آلية حكم بسيطة، ويكون الاختيار امثلي إذا ما كانت المعلومات متوفرة لدينا (Ferey, 2012, pp. 94-100).

ج. ظهور الاقتصاد السلوكي: يتمثل هذا الأخير في المجال الذي يبحث في الكيفية الأحسن لدراسة الآليات الاقتصادية فهو تيار اقتصادي يسعى إلى تبيان محدودية النماذج المبنية على أساس العقلانية، حيث اقر اغلب الباحثين الفاعلين في هذا التيار على أن الأعوان الاقتصاديين يقومون باتخاذ قرارات مبنية على العقلانية إلا أنها تصبح على المدى البعيد ليست في صالح منفعتهم الشخصية و هذا ما تم إثباته عن طريق تأسيس الاقتصاد التجريبي و اكتشاف وجود تحيزات معرفية، لهذا اقر الاقتصاد السلوكي على محاولة التنسيق بين السلوك الملاحظ و التنظير الاقتصادي، إن نشر التقدم الذي حققه الاقتصاد السلوكي من قبل العديد من الباحثين من بينهم Colin Camerer، يعتبر دليل على نجاح الاقتصاد السلوكي (Pesendorfer, 2006, pp. 712-713)، أهم ما يحاول الاقتصاد السلوكي الوصول إليه و هو ربط النظرية الاقتصادية بالأسس النفسية للفرد (Camerer.c, 2016, p. 10577)، حيث حصل العالم Daniel Kahnemann في 2002 جائزة نوبل ويعتبر من أهم فترات تطور الاقتصاد السلوكي.

## 2. نظرية الوكز "la théorie de nudge":

1. 2. الأبوية الليبرالية أساس نظري لسياسة الوكز "**le paternalisme libertarien**": تعتمد سياسة الوكز على أعمال اقترحها الاقتصاد السلوكي و التي تربط بين علم النفس و الاقتصاد و عقلانية الفرد أدت إلى ظهور مذهب يعرف بالأبوية الليبرالية و هذا ما تطرق له كل من Thaler et Sunstein في 2008 و اللذان راجعا مفهوم الأبوية بوضع المظهر المسالم الغير المجرر للتدخل من اجل التغيير.

و قد اقر Ferey سنة 2011 أن الأبوية الليبرالية هي "محاولة توليف بين العمل الأبوي للسلطة العامة من خلال استعمال مناهج اكتشاف و تحيزات يعاني منها الفاعلون في المجتمع و احترام الحريات الرسمية للاختيار"، من مبدأ أن الأفراد لهم عقلانية محدودة و من ثم Thaler et Sunstein اقترحوا الأخذ بعين الاعتبار العقلانية المحدودة، المشاعر، أخطاء في الحكم (Robert, 2009, pp. 3-4).

ومن باب أن البشر يستجيبون للحوافز لا للأمر و الإجبار ، كان لابد من اعتماد السلطة في وضعها للسياسات العامة حسن النية في تصحيح نقاط ضعف البشر و الدفع بهم نحو الاختيارات الجيدة بوضع هندسة للاختيار عن طريق سياسة الوكر "politique de nudge" ، و هذا ما أكده Barack Obama في خطاب له انه انطلاقا من فكرة Thaler et Sunstein أن الحرص في السلطة لا يكمن في بناء دولة اكبر و إنما في دولة قائمة على سياسات أكثر فعالية (Planel, 2009) .

**2.2. المفهوم العلمي للوكر "le nudge":** قد عرفها الاقتصادي Eric Singler مؤسس جمعية الوكر في فرنسا "الوكر يمكن ترجمته بسياسة للدفع أو إثارة هادئة لتشجيع الأفراد نحو تبني سلوك فعال لهم ، للمجتمع و للكوكب ككل ، هذا هو فعالية سياسة الوكر فعل بسيط بأثار أيجابية كبيرة (Panquiaux, 2015, p. 2) .

أما على حسب دورها الفعال كإستراتيجية عمومية سواء من طرف الدولة أو الإدارات و المؤسسات الممثلة لها فهي تعتمد على التحيزات المعرفية من اجل الدفع اللطيف للمواطنين نحو الاختيارات الجيدة و بالتالي القرار الأمثل و بتكاليف اقل (presse, 2015) و بالتالي تكون سياسة تحقق فعالية في أي مجال من مجالات التدخل الحكومي ممثلا في هيئاته و إداراته المختلفة (ASSOCIATION, 2016, p. 16) .

تعد طريقة اعتماد المعايير الاجتماعية في تقديم المعلومة منهج لسياسة وكر فسلوكات الأفراد تتأثر ببعضها ، و قد كانت أول تجربة من قبل المملكة البريطانية في مجال دفع الضرائب ، فقد قامت الإدارات المالية البريطانية بالإشارة إلى نسبة المواطنين المحترمين لتاريخ دفع الضرائب في البرقيات المرسله للمواطنين المتأخرين عن الدفع كانت النتائج بالفعل ايجابية و ارتفع معدل تحصيل الضرائب في الوقت المحدد (Greimers, 2015, pp. 5-7) <sup>28</sup>.

○ اعتبرت سياسة الوكر منهجا جد ممتاز بإدماج المقاربة السلوكية في الاقتصاد من خلال تبيان العوامل الداخلة في تحديد سلوك الأفراد و الذي كان له تأثير ايجابي في السنوات الأخيرة على تحقيق فعالية تدخل الدولة في المجال العام عن طريق تحقيق أهداف الحكومة المرجوة و تقليص التكاليف، حيث كان أول مناقشة دروس من الاقتصاد السلوكي و ارتباطه بالسياسات العامة في معهد بروكنز ، كما أطلق البنك الدولي مبادرة على نطاق دولي بالانجليزية "new Global insights initiative" و تتمثل مهمتها في مساعدة الحكومات في تطبيق و اختبار الرؤى السلوكية في تفعيل السياسات العامة مع الاعتراف بطبيعتها التكميلية للتدخلات الاقتصادية التقليدية و قد استعملت سياسة الوكر في مجالات مختلفة أهمها ما تم تبيانه في الشكل التالي:

## الشكل 2: مجالات إدماج المقاربة السلوكية في السياسات العمومية



المصدر: OCDE,(2017),*Behavioural Insights and Public Policy: Lessons from Around the World*.

من الشكل السابق، لوحظ أن أهم ما تحفاه الحكومات على استعمال العلوم السلوكية في السياسات العامة هو الجانب الأخلاقي و ذلك بمعاكسة مبدأ حرية الاختيار، إلا انه من خلال الشكل نلاحظ أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد بينت عكس ذلك من خلال تبني دولها لسياسة الوكز في العديد من المجالات .

و حتى الآن أشارت إحصائيات أن استخدام العلوم السلوكية كان لتحسين السياسات العامة و الالتزام بما قصد تحقيق فعاليتها و ذلك بتطبيقها على الاستراتيجيات الأولى من وضع السياسة بشرط تغيير العقلية من طرف الهيئات العامة المسؤولة على حل المشاكل المعقدة في طريق العناصر الواقعية للسلوك الفعلي و ليس فقط السلوك المرجو أو المزعوم (Filippo, 2017, p. 164) .

### 3.دراسة حالة الجزائر مقارنة بنماذج دولية:

#### 1.3. مجال الصحة العامة:

أ. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام سياسات الوكز للحد من الكحول حفاظا على الصحة العامة و ذلك لانتشاره في الجامعات ، فكانت حملات المعايير الاجتماعية أكثر انتشارا عام 1994 حيث شرعت جامعة اريزونا في تصحيح الإدراك الخاطئ لمقدار الشرب بين الطلاب عن طريق النشرات و الملصقات و حتى الحديث علنا و هذا ما أدى إلى خفض نسبة الشرب و بمقدار ملحوظ من 1995 الى 1998 (Office, 2010, p. 15)<sup>30</sup>.

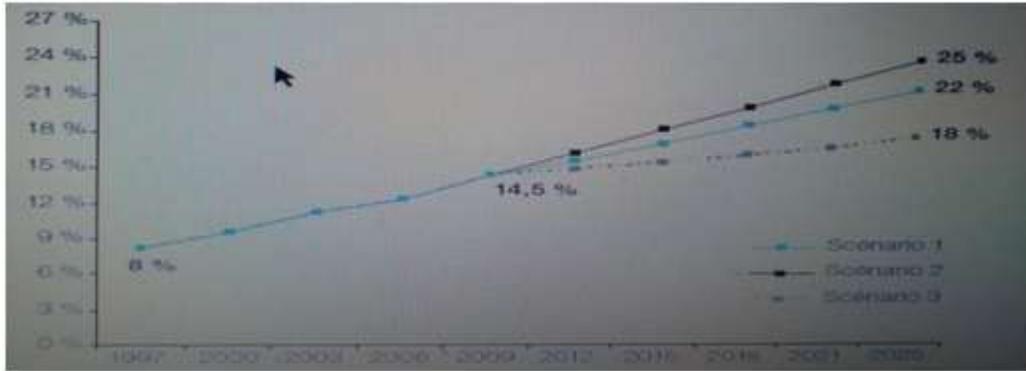
-أيضا للحفاظ على صحة المواطنين من أخطار السمونة و لتغيير سلوك المواطن الأمريكي الذي أدمن في فترة على المصعد الكهربائي في المطارات تم اعتماد مصاعد عادية مشكلة على شكل بيانو و أيضا عند الاستعمال يتم عزف موسيقى هادئة هذه الخطوة دفعت المواطنين الامريكين إلى اعتماد هذه المصاعد للتجربة و من ثم أصبح سلوك يومي إلى حين ملاحظة تخلي أغلبية الأفراد عن استعمال المصعد الكهربائي .

- في مجال السلامة المرورية قامت الولايات المتحدة الأمريكية وضع لافتات كبيرة يتم عرض سرعة السيارة التي تمر بجانبها (Laurent Dehouck, 2017, p. 2).

ب. تجربة فرنسا: شهدت فرنسا حوالي 110000 قبل سن 65 سنة في 2005 و هو ما يعادل 21% من مجمل الوفيات حيث يعد معدل الوفيات أكثر ارتفاعا في فرنسا مقارنة بالاتحاد الأوروبي ، و قد وصلت الدراسات أن السلوكات المواطنين المحفوفة بالمخاطر مسؤولة عن حوالي 38% من هذه الوفيات و توصلوا إلا انه يمكن تجنب جزء كبير من هذه الوفيات إما بمحاملات للفحص و تفقد الأفراد آو العمل على تغيير السلوكات المؤدية للوفاة و تعد السمنة، التبغ، السرطان من أكثر القضايا التي شغلت حيز السياسة العمومية للحفاظ على الصحة العامة هذا من جهة ، أما من جهة أخرى لهذه الآفات عبئ اقتصادي مالي حيث في مجال التأمين على الأمراض خصص 12,5 مليار وارو في عام 2007 لرعاية مرضى السكري حيث كانت زيادة بمقدار 80% من 2001 إلى 2005 ما يمثل 9% من نفقات التأمين الصحي و تقدر التكاليف الطبية بسبب البدانة 2,6 مليار ارو اي ما يعادل 1,5% من النفقات الصحية ، أما بالنسبة للتدخين فبلغت التكلفة الصحية في 2005 إلى 47 مليار ارو اي ما يعادل 3,05% من PIB. و في ما يلي أهم سياسات الوكز لتحقيق فاعلية السياسات المحافظة على الصحة العامة.

ب. 1. في مجال محاربة السمنة لدى المواطنين: لقد عمدت فرنسا خلال العشرين السنة الماضية على محاربة السمنة في إطار الحفاظ على الصحة العامة و التي ارتفعت اليوم إلى 14,5% عند البالغين و يمكن أن يصل المعدل نحو 22% بحلول عام 2025 ما يعادل أكثر من شخص في خمسة أشخاص .

### الشكل 3: معدل السمنة على حسب السياسات المتبعة خلال الفترة 1997-2025



المصدر: Olivier Oullier, Sarah Sauneron.(2010), nouvelles approches de la prévention en santé publique »l'apport des sciences comportementales, cognitives et des neurosciences, centre d'analyse stratégiques de la direction de l'information légale et administrative, paris, P124.

التحليل: من خلال الصورة نلاحظ أن السيناريو 1 بافتراض استمرار السمنة بنفس معدل الانتشار منذ 1997 سيصل إلى 22% لدى البالغين في عام 2025 و هو ما يعادل واحد من كل خمسة أشخاص و بالنسبة للسيناريو 2 و الذي لا يأخذ معدل الانتشار الأول و إنما ملاحظة الظاهرة مقارنة بالدول الأخرى(الولايات المتحدة الأمريكية) فالمتوقع أن ربع السكان الفرنسيين يمكن أن يكونون بدينين في هذه الفترة من الزمن ، أما

بالنسبة للسنياريو 3 و الذي يمثل سياسات تطوعية و بالضبط سياسات الوقاية الطموحة و الفعالة هي الأكثر فعالية بنسبة تحفيض تقدر ب 18% مقارنة بالسياسات التي سبقت لكونها تعمل على الجانب التحسيسى، التوعوي بإعطاء المعلومات الكافية و اعتماد مناهج سياسة الوكر المبنية على الوقاية ل توصيل المعلومة و إحداث الأثر بتكلفة اقل و يدعم سياسات الوقاية وضع إطار تشريعي يعزز الصحة العامة "مستشفى، مرضى، صحة، إقليم" و يتضمن القانون كتابا لمكافحة اضطرابات السلوك الغذائي تحت عنوان الوقاية من السمنة و زيادة الوزن (Olivier Oullier, 2010, p. 124).<sup>32</sup>

**ب. 2. في مجال محاربة التدخين:** INPES مؤسسة عامة تحت إشراف وزارة الصحة تعمل على تعزيز إرشادات الصحة العامة التي حددتها الوزارة و يندرج تحتها مجال التبغ و يركز على هذا الجانب لأنه السبب الأول للوفاة في فرنسا بمجموع 60000 متوفي كل سنة منهم حوالي 3000 إلى 5000 تتعلق بالتدخين الغير مباشر، أهم ما قامت به هذه المؤسسة تعزيز الاستراتيجيات المبنية على المعايير الاجتماعية من خلال جعل التبغ غير مقبولا و غير مرغوب فيه اجتماعيا و قد تم التركيز على ثلاث مجالات: التنديد بمخاطر التدخين جراء الاستهلاك، و مخاطر ناتجة عن التلاعب في صناعته و قد أثبتت فعاليتها و تم اعتمادها من قبل العديد من الدول.

- في 2002 تم إطلاق حملة تحت عنوان "الوحي Révélation" حيث تم إدراج المكونات السامة لدخان السجائر ثم بثت هذه الحملة كرسالة إشعار للمستهلكين "تم العثور على آثار سيانيد الهيدروجين، الزئبق و السيتون و الامونيا في منتج استهلاكي لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الرقم (...). مجانا في ذلك المساء سجلت المؤسسة أكثر من مليون مكالمة اعتماد هذه الحملة على تحيز الأفراد للنفور من الخسائر دون الإكراه و هو احد أعمدة سياسات الوكر، في 2004 حملة أخرى هدفها هو توصيل رسالة أن سجارة واحدة تحدث الضرر و ركزت المؤسسة على عبارة "بموت واحد من كل اثنين من المدخنين".

في 2006 حملة بعنوان "تجذب شركات التبغ عمال شباب ليحلوا محل العمال المدخنين المتوفين" و 2008 تم تبني حملة ضد صناعة التبغ تحت شعار "لا تدع التبغ يقرر لك"، في 2006 تم حضر التدخين في الأماكن العامة قانونيا و تم التشريع للحد من التدخين. إذا وبعد بلوغ نسبة المدخنين 60% في الستينات هذا الرقم انخفض إلى 30% اليوم دليل على فعالية هذه السياسات تحت شعار الوقاية.

**ج. حالة الجزائر:** بالنسبة للجزائر فان أهم مبدأ تعتمده هو فرض القانون لضمان حقوق الأفراد في الاستفادة من سياسات الصحة العامة فمنذ الاستقلال إلى حد الآن مازالت الجزائر تتخبط في تحديد الإطار المؤسساتي للصحة العمومية و ذلك بالاهتمام بالقوانين المنظمة للمؤسسات الصحية في تقديم الخدمة لا النظر الى نوعية الخدمة و بتكاليف ضخمة و بالرغم من هذا فان هذه السياسات لا تحقق فعاليتها.

**ج. 1. مجال السلامة المرورية:** وفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية المنشورة لعام 2011 تعد حوادث المرور السبب الرئيسي لتزايد عدد الوفايات حيث احتلت الجزائر المرتبة 99 عالمي حيث قدم المركز الوطني للوقاية و الأمن عبر الطرقات إحصائيات 2013 رقم 4540 حالة وفاة اعمارهم بين 15-59 سنة مايعادل 12 حالة

وفاة في اليوم سببها سلوك اللاواعي للمواطنين و السائقين بنسبة أكبر (bureau régional de l'OMS pour l'afrique, 2016, p. 14)

في هذا المجال اعتمدت الجزائر المركز الوطني للوقاية من حوادث المرور كمسؤول عن خفض نسبة الضحايا و الحفاظ على الصحة العامة لتفعيل سياسة الصحة العمومية بالتقليل من نسبة الوفيات و بأقل تكلفة، لكن الحكومة الجزائرية من خلال هذا الإجراء اهتمت بالهيئة المطبقة للسياسة لا بالأفراد في حد ذاتهم ، فهذه الهيئة تستخدم عملية التحسيس عن طريق رسائل عبر الهاتف في المناسبات ، أيضا أيام تحسيسية هدفها التأثير على السلوك إلا أنها لا ترقى لمستوى لفت الانتباه و إعطاء خيارات بديلة للأفراد و لكن تندرج ضمن الأدوات التقليدية لتفعيل السياسة العمومية بالتذكير بالقوانين و أمور ليس فيها اختلاف عما سبقها من سياسات و هذا ما يجعل الأمر روتينيا فيشكل له تحيز التمثيل إذ يصبح يخمن بنفس الطريقة التي خمن بها في السنوات السابقة و من ثم لا وجود لأي تغيير لدى الفرد سواء كان سائقا أو راجلا.

**ج.2. محاربة التدخين:** التدخين هو الآخر سبب في زيادة معدل الوفيات لما يسببه من أمراض قاتلة متعلقة بالقلب و الجهاز التنفسي و قد تم القيام بعملية إحصاء في 2007 حيث تعد نسبة الأكبر للأطفال الذين يدرسون بمعدل يتراوح بين 5,2 إلى 9,7% حسب مناطق جهوية (سطيف، قسنطينة، وهران) احصائيات أخرى بينت نفس النسبة لدى طلاب الجامعة بالاختلاف الجنسين و الفروع .

تحي الجزائر اليوم 31 ماي اليوم العالمي لمكافحة التدخين، و ككل سنة يحذر المختصون من خطورة تعاطي التبغ على الصحة حيث أن سرطان الرئة يؤدي بحياة أكثر من 10 ملايين شخص سنويا عبر العالم إلا انه في هذا اليوم ترتفع نسبة المدخنين من كل سنة (الجزائرية، 2017)، فما تعتمده الجزائر للحد من التدخين هو التحسيس بمخاطره و تهديده لحياة المواطن و منه فهذه الطريقة التقليدية لم تعد كافية في الوقت الحالي للتأثير على سلوك المدخنين ، بالإضافة إلى أنها طريقة لا تستدرج الفئات التي دخلت في العصور الحديثة حيز المدخنين كالأطفال و الطلاب و أيضا النساء ، فمن و جهة نظر اجتماعية لكل طبقة مميزات عن الأخرى فلا يمكن تحسيس الأطفال عن طريق ذكر الأمراض المنجزة عن تعاطيه لان درجة الاستيعاب و التفكير تقل عن الفئة الرشيدة ، كما أن النساء يختلفن عن الرجال و باختلاف هذه العوامل التي تشكل تحيزات معرفية لكل فئة كان لابد من استخدام سياسات و كز متنوعة أو مشتركة لكونها حلا في تغيير السلوك.

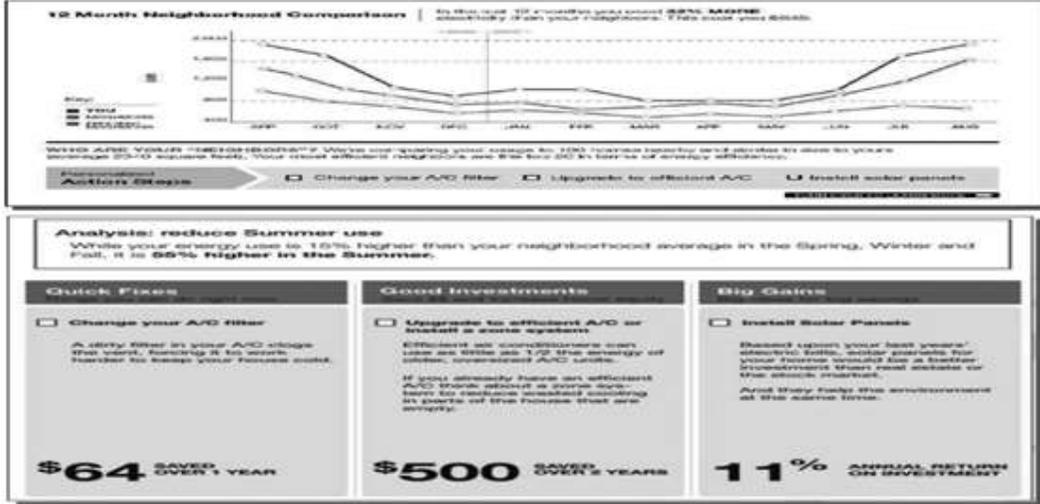
### 2.3. مجال الحفاظ على البيئة:

أ. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: كانت أول مبادرة للرئيس Obama سنة 2011 حيث قام بتأسيس مكتب خاص بوصف مساهمة العلوم السلوكية في عمل الإدارات العمومية.

1. سياسة و كز لخفض استعمال الكهرباء: **Home Electricity Reports**: من اجل الحفاظ على الطاقة كمورد و التخفيف من الأخطار الناجمة عن الاستعمال المفرط لها و الذي له آثار سلبية على البيئة اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الوكز و بالضبط منهج الاعتماد على المعايير الاجتماعية حيث قامت الإدارات

المعنية بإرسال تقارير تبلغ فيها المواطن نسبة استهلاكه مقارنة بجيرانه الذين يمتلكون نفس الحجم من البيت بحيث الصفحة الأولى فيها مقارنة مع الجيران و الخلفية فيها مقدار الاستهلاك زيادة أو نقصان مقارنة بالسنة التي تسبق تلك الفترة ، كما توضع ملاحظات تخص مكافأة كل من يكون الأول في التخفيض من استعمال الكهرباء مع وضع مقدار المكافأة بالدولار و تشجع على استعمال الآلات المنزلية المقتصدة للكهرباء energy star .

#### الشكل 4: تقرير HER



المصدر:

Dora L. Costa & Matthew E. Kahn. (2013), "Energy Conservation "NUDGES" And Environmentalist Ideology: Evidence From A Randomized Residential Electricity Field Experiment, Journal of the European Economic Association, CALIFORNIA, <https://academic.oup.com/jeea/article-abstract/11/3/680/2300535> by guest on 15 May 2018

تحليل النتائج: في الفترة الممتدة ما بين 14 مارس و 9 مايو 2008 أرسلت شركة الكهرباء أول تقرير لما يقارب 35000 أسرة بحلول 1 ابريل 43% و بحلول 15 ابريل كان 62% بشكل سنوي و عبر فترات (3 اشهر) هناك مجموعة للمراقبة شملت 49000 أسرة ، تم تعيين الأسر على حسب حجم المنزل و حسب حجم العائلة و هذا لتفادي تحيزات معرفية ناتجة عن مقارنة الأسر ببعضهم البعض و التي تقف كعائق أمام تحقيق فعالية هذه السياسة ، باعتقاد أن زيادة التواصل بين الناس بنفس الخصائص الاجتماعية يؤدي إلى نجاح التجربة و بالتالي تخفيض أكبر لاستعمال الطاقة و قد أدى ذلك إلى انخفاض الاستهلاك من 1% إلى 2% أي ما يعادل توفير 110 مليون كيلو واط في الساعة سنويا ، في نفس المجال و تأكيدا على أن الحوافز الاجتماعية لها اثر كبير في توجيه السلوك نجد حملة كاليفورنيا الإعلامية لعام 2001 لتعزيز الحفظ التطوعي بعد انقطاع الكهرباء في عام 2000 و أوائل 2001 و تم انخفاض الاستهلاك بسان ديغو بنسبة 7% نتيجة لذلك.

2.1. تجربة احترام المحيط كاختيار معياري أو مفترض: تعد إستراتيجية سهلة للدفع بالأفراد نحو السلوك الايكولوجي و ذلك من خلال تعميم طريقة تصوير الأوراق بالوجهين مرة واحدة كاختيار معياري و قد كانت النتيجة في إدارة جامعة Rutgers الأمريكية توفير أكثر من سبعة ملايين من الأوراق في فصل دراسي واحد ما يعادل 620 شجرة ، بالإضافة إلى سياسة الرسائل الالكترونية بدلا من التعامل بالورق و هي الأخرى كان لها اثر ايجابي على الاقتصاد .

أيضا الحد من الأكياس البلاستيكية بهدف تعويضها بالحقائب الصديقة للبيئة فقد عملت حكومة واشنطن على فرض ضريبة على كل من يستعمل كيس بلاستيكي في سنة 2010 ساعد هذا الإجراء على انخفاض 66% من الحقائب التي عثر عليها في نهر بوتوماك خلال التنظيف السنوي لعام 2009-2010، أيضا في كاليفورنيا هناك مشروع فرض قانون حظر توزيع الأكياس البلاستيكية في المحلات و فرض ضريبة على الأكياس الورقية.

أيضا لتعزيز السلوك الايكولوجي عن طريق المعايير الاجتماعية قام بعض الباحثون بتجربة رائدة في مدينة la verne في كاليفورنيا بخصوص إعادة تدوير النفايات حيث تم وضع عبارات على باب مجموعة من الأسر لإبلاغهم عن عدد الجيران المشاركين في عملية تدوير النفايات المنزلية و كمية المواد المعاد تدويرها فساهمت هذه العملية في زيادة حجم التدوير بنسبة 19% بالإضافة إلى دوام السلوك لمدة أربع أسابيع بالرغم من التوقف عن كتابة العبارة خلال الأسبوع الأول (stratégique C. d., 2011, pp. 4-6) .

ب. تجربة فرنسا: تم تبني سياسة الوكر كآلية لتنفيذ السياسات العامة للمحافظة على البيئة و بصفة رسمية سنة 2009، و يعتبر هذا المجال أول ميدان لتطبيق هذه الآلية في فرنسا حيث لقي اهتماما كبيرا من قبل المجتمع و من قبل السلطة ، في ما يلي أهم التجارب التي تم اعتمادها لتحقيق فعالية السياسات البيئية.

ب.1 تجربة محطة الدراجات "station velo'v à Lyon": في إطار التقليل من التلوث الهوائي في فرنسا و بالتحديد بمدينة Lyon ، قامت الحكومة باقتراح استعمال المنتظم للمواطنين الدراجات اليدوية، فاستعمال الدراجات يقلل من وجود CO<sub>2</sub> في الهواء و هو عبارة عن رياضة للجسم من جهة أخرى إلا انه في المقابل نجد تحيز معرفي في ما يخص تكاليف شراء الدراجة و صيانتها و تحيز النفور من الخسائر الناجم عن كيفية تامين الدراجات من السرقة و هذه العوامل الأخيرة من شأنها أن تنفر المواطنين من أن يصبحوا مستعملين و بصفة منتظمة للدراجة.

عملت الدولة على الدفع اللطيف للمواطنين نحو اختيار الاستعمال المنتظم للدراجات و ذلك عن طريق إنشاء محطات الركن(1) خاصة بالدراجات تتوفر على أدوات للصيانة و لوحات رقمية لكيفية التنقل عبر المسارات المختصة، و ذلك بطريقة غير إجبارية و لكن ترغيبية نحو الاختيار الأحسن(استعمال الدراجة بدلا من السيارة) بإدخال الفرد في حيز مثالي بناء على تحيزاته و التي من أهمها في هذه الحالة الخوف من الخسائر و زيادة التكاليف و بالتالي اعتماد منهج تاطير الاختيار كمنهج لسياسة الوكر للحفاظ على البيئة في ما بعد تم تعميم التجربة في كل من مدينة Bordeaux،Paris (CA, 2011, pp. 4-6) .

### الصورة رقم 1: محطة ركن الدراجات للدفع بالمواطنين نحو استعمالها بمدينة ليون.



المصدر: Centre d'analyse stratégique,(2011),Nudges Verts :de nouvelles incitations pour des comportements écologiques,LA NOTE D'ANALYSE ,France,p5.

عملت السلطات الفرنسية على وضع هذه التجربة كحل فعال من شأنه أن يقلص نسبة CO<sub>2</sub> ومن تفادي التلوث الهوائي البيئي ، و لتفعيل هذه الطريقة اعتمدت محطة مجهزة بكل من أقفال أمنية ضد السرقة و بالتالي أخذت بعين الاعتبار تحيز المواطنين و المتمثل في النفور من الخسائر. و لنفس الغرض وفرت كل إعدادات الصيانة و التصليح بالنسبة لمستعملي الدراجات و بدون ثمن و هنا و بفعل أن المواطن له نفور من الخسائر و لقد تم التامين عليها و كونه يميل إلى الأرباح و هذا ما وفرت السلطات من خلال الخدمات التكميلية لمستعملي الدراجات أدى بالمواطنين إلى الاستجابة الفعالة لهذه السياسة في العديد من ولايات فرنسا.

ج.حالة الجزائر: تعتبر البيئة في الوقت الحالي اهتمام العديد من الدول و الجزائر واحدة منها ، حيث و بالرغم من السياسات البيئية العمومية المسطرة إلا أن التلوث بكل أنواعه يهدد البيئة بمواردها ابتداء من الإنسان في حد ذاته و الذي يعتبر رأس هذه الإشكالية من خلال سلوكاته الغير متحكم فيها. تعد إدارة النفايات هي من بين الآليات المتبعة و التي تتلقى فيها الحكومة الجزائرية الكثير من الصعوبات ، خاصة في مجال جمع النفايات المنزلية و التي لها أهمية كبيرة لكونها تمثل النسبة الأكبر بلغت حوالي 11مليون طن سنة 2014 ، و لهذا جسدت الدولة وكالة وطنية للنفايات لتفعيل سياساتها البيئية بالإضافة إلى فروعها على مستوى الولايات و البلديات (AND, 2014, p. 5) ، و من أهم ما تم وضعه كسياسة للتأثير في سلوك المواطن لتفاعله و مساهمته في تفعيل السياسات البيئية التحكم في سلوك جمع النفايات التي باتت تشكل عويص أهم ما يمكن ذكره في هذا الإطار عمليات تحسيسية غير متكاملة:

بادرت شبكة المواطنة للبيئة و التي تضم 20جمعية محلية بولاية وهران في جوان 2018 إلى تنظيم يوم تحسيبي بإخطار استخدام الأكياس البلاستيكية و هي مبادرة تصب ضمن الاحتفال باليوم العالمي للبيئة تحت

شعار "التغلب على كيس البلاستيك" بالإضافة إلى حملة أخرى لتعميم القفة الخضراء ، و ذلك حسب منظمي اليوم التحسيس الذي جاب عدة مناطق بمدينة و هران و عشرات الأسواق الجوارية و قد شارك فيها أكثر من 100 عضو في الشبكة ، بعد أن وزعت 5 آلاف قفة حلفاء بالعاصمة و وعدت بتعميمها على كامل التراب الوطني (المساء، 2018) .

جائزة رئيس الجمهورية لتعزيز المدن الخضراء ، في هذا الإطار خصص رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة جائزة بقدر 10 ملايين دينار تمنح لأحسن مدينة خضراء ، صحيح أن هذه الخطوة تعد تحفيز على الاهتمام بالبيئة و العمل على التوسعة في المساحات الخضراء إلى أنها لا يمكن أن تكون لها فعالية على سلوك المواطن بكونها آلية بين المؤسسات التابعة للوزارة كالجماعات المحلية إلى غير ذلك ، إلا أن العنصر المستهدف هو الفرد فهذه الآلية نوعا ما تكون صعبة التحقيق و الاستدامة (meer, 2018) .

تم اعتماد بعض العمليات التي كان لها اثر كبير على تغيير سلوك المواطنين من قبل الجمعيات العمومية الفاعلة التي لها صفحات على الفيس بوك نذكر منها:- جمعية vert-mascara (صورة رقم و التي نشرت في صفحتها العديد من الحوادث و العمليات التي تعمل على تحسيس المواطن و اشتراكه في المسؤولية البيئية، أيضا مؤسسة فيسبوكية اسمها GREEN BIKE بولاية عنابة و هي الأخرى كان لها دور فعال في بعض أحياء الولاية و الآن تنشط على شواطئ عنابة و آخر مبادرة لها في جويلية 2018 تهيئة حاويات خضراء خاصة بالنفايات و فرزها ، صحيح لم تتلقى تجاوب كبير في بداية الأمر إلا أنها أكيد مع الوقت يكون لها تأثير لكونها لها مرجعية لتجارب رائدة في دول أخرى.

**الخلاصة :** إن أهم ما يمكن التوصل إليه من خلال هذه الدراسة الحديثة هو محاولة تبيان أصول ظهور المقاربة السلوكية في الاقتصاد من خلال ما سبق ذكره فان أهم ما يمكن استخلاصه أن الاهتمام بالجانب النفسي، الاجتماعي و المعرفي للفرد في الاقتصاد خلق منعرج جد مهم في هذا الأخير انطوى تحت ما يعرف بالمقاربة السلوكية و التي لعبت دورا هاما في تفسير عدة اختلالات اقتصادية كان وراءها عملية اتخاذ القرار المترجمة في نموذج الرجل الاقتصادي « homo economicus » و ذلك في العديد من مجالات الاقتصاد.

حيث كان الاقتصاد التجريبي الحل لاختبار هذه الافتراضات ، إعادة تفسيرها و استنتاج معارف جديدة كانت أهمها و أساسها أن الفرد اجتماعي بطبعه له عوامل تحد من رشده و تؤثر على أمثليه قراراته مثل العواطف و التي ذكرها العديد من الاقتصاديين قبل، و في هذا السياق كان لابد من الانتقال من النماذج المعيارية التي تركز على أن الفرد عقلاني بالافتراض إلى النماذج الاقتصادية الوصفية المبنية على تصورات أكثر واقعية للعملاء الاقتصاديين كونهم اجتماعيين علميين « homo sapiens » .

و قد أضاف إلى هذا المجال اكتشافات عالم النفس الأمريكي Daniel Khanmen سنة 1979 فيما يخص النظام المعرفي و ازدواجيته إلى نظام سريع تلقائي و هو المسؤول عن اتخاذ القرارات و نظام بطيء يعتمد على التركيز يستخدم في الحالات الصعبة مما أدى إلى كشف الغموض حول القرارات التي يتخذها الأفراد و خصوصا تلك التي

تكون في غالب الأحيان ضد منفعتهم ، و هذا راجع إلى وجود عوامل معرفية تتحكم في صنع القرار تعرف بالتحيزات المعرفية « *bias cognitives* » .

و من ثم كان الاقتصاد السلوكي دراسة لعملية صنع القرار الفردي في جميع مستوياته بهدف تحسين المنفعة من وراء هذا الخيار أو القرار بدراسة جميع العوامل النفسية و استمر التطور إلى أن اكتشف العالمين *Thaler et Sunstein* في 2008 سياسة جديدة تدعى سياسة الوكز و التي تستخدم من طرف السلطات العمومية لتنظيم السلوكيات بدلا من الطرق التقليدية، تكون هذه السياسة مبنية على الأبوية الليبرالية في هندسة الاختيار لدى الأفراد ، أي اعتماد أساليب لطيفة للدفع بالمواطنين نحو السلوك الأحسن لهم بتحقيق منفعتهم من جهة، و المحقق للفعالية بالنسبة للسلطات العمومية بتحقيق الأهداف المسطرة و الأهم فيها التقليل من التكاليف.

وقد رأينا التجارب الدولية الناجحة في ذلك في مجال تعزيز الصحة العامة و الحفاظ على البيئة في كل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و وصف حالة الجزائر في نفس المجالين و التي تعد بعيدة عن هذه النماذج لا من حيث الإطار التنظيمي لسياسة الوكز فلا وجود لهيئات بحث داعمة حتى على مستوى الجامعات و من ثم أكيد حتى و إن نقلت عن طريق التجربة من بلد رائد إلى الجزائر فلن تكون هناك فعالية بسبب عدة عراقيل أهمها اختلاف العوامل الاجتماعية و النفسية لكل بلد هذا ما ترجمه الجانب النظري للموضوع و من ثم كان أهم ما يمكن أن نقترح كتوصيات و خصوصا لنقص هذه التجارب في الدول النامية و من ثم الحديث على حالة الجزائر التي تشهد غياب لفعالية تدخلها الحكومي و سياساتها في مجال الصحة و البيئة كما يلي:

- الخروج عن النطاق التقليدي للتدخل العمومي للدولة و الاعتراف بان عدم فعالية السياسات العمومية هي مشكل سلوك لا بد من معالجته.
- محاولة إثراء البحوث في مجال الاقتصاد السلوكي لكونه اتجاه حديث له واقعية كبيرة في تفسير الظواهر الاقتصادية و خلق فروع لتدريس المقاربة السلوكية في الاقتصاد و ربطها بحكومة الدولة ممثلة في هيئاتها و إداراتها لتحقيق الفعالية.
- دراسة التجارب الأجنبية في مجال سياسة الوكز و تقييمها حتى تتمكن من العمل بها في حالة تشابه الظروف (الاختلافات الاقتصادية) أو التوصل عن طريقها إلى نماذج أخرى فعالة و تطبيقها.
- محاولة إشراك المنظمات العمومية في عملية اتخاذ القرار العمومي لان لها تأثير كبير على الأفراد من حيث التواصل و الثقة للمساعدة في فعالية التدخل الحكومي.

## المراجع المستعملة:

- الجبوري مهدي عطية موحى. (2014). التمويل السلوتي و دوره في القرارات المالية. الجزائر: مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 04.
- جريدة المساء (2018). "حملة ضد استعمال الاكياس البلاستيكية بوهران"، مقال صحفي متوفر على الموقع: [www.djazairss.com/elmassa/151412](http://www.djazairss.com/elmassa/151412)
- Balducci Massimo". (2009). 'l'influence de administrative behavior de H.Simon sur l'étude des organisations et sur la théorie du public choice .*Revue Francaise d'administration publique*(131) p.554-541 ،
- Barraud Christophe et Luc Paugam .(2011) .elements de finance comportementale .PP9-10.
- Bureau régional de l'OMS pour l'afrique .(2016) .*Stratégie de Copération de l'Oms avec l'Algérie2016-2020* .congo: OMS.
- Cabinet Office .(2010) .*Applying Behaviaural Insight to health* .london: the cabinet office behavioral insights team.
- Camerer.C .(2016) .Behavioral Economics:Reunifying Psychology and Economics .*proceeding of the national academy of sciences of the united states of america*10577-10575 ،(19) 96 .
- Centre d'Analyse Stratégique .(2011) .*Nudges verts:de nouvelles incitations pour des comportements écologiques* .FRANCE: la note d"analyse.
- Centre d'Analyse Stratégique .(2011) .*Nudges verts:de nouvelles incitations pour des comportements écologiques* .FRANCE: la note d"analyse.
- Codol Jean-Paul .(1988) .*qu'est-ce que le cognitif* .France: Hermes.
- Deschamps Marc et Samuel Ferey .(2012) .economie comportementale et politique de concurrence étude du cas francais .*revue française d'economie* ، p98.
- Direction de la prospective et du dialogue public .(2015) .*les nudges du concept a la mise en oeuvre* .lyon: rapport de marianne chouteau.
- Dossier de presse .(2015) .*Nudge CHallenge climat* .
- Edey Claire Gamassou Laurent Dehouck .(2017) .*LES NUDGES,des coups de pouce pour votre santé* .paris: UPEC.
- Esberg Nicolas et Marc Williger .(2012) .*l'économie expérimentale* .paris: la découverte.
- European Brands Association .(2016) .*Nudging For Good Toolkit* .UE.
- Faisalnairu Filippo .(2017) .la montée en puissance des insights comportementaux dans les politiques publiques .*Guide de l'economie comportementale*.
- Flachaire Emmanuel &Guillaume Hollard .(2006) .*une approche comportementale de l'évaluation contingente* (المجلد) vol57 .(paris: jstor.org.
- Garapin Alexis .(2009) .Rapprocher l'homo Oeconomicus de l'homos sapiens.vers une théorie des jeux réaliste et prédictive des comportements humains .*Revue d'economie politique* ، Vol.119.40-1 ،
- Greimers Dimitri .(2015) .*NUDGE:la démocratie du coup de pouce* .Bruxelles: ,centre permanent pour la citoyenneté et la participation.

- Guesnerie Roger .(2011) .Rationalité économique et anticipations rationnelles . *Idées économiques et sociales* ، *idée165.0007*) DOI10.391714-7
- Kaestner Michel .(2005) .prévisions de résultats et réactions:étude de deux sous-réactions sous l'angle du biais d'ancrage .*investors "versus analysts* ، PP6-14.
- L'Haridon Olivier, Pierre Morin et Nicole Jacquemet .(2013) .l'économie expérimentale et comportements:introduction .*Revue Française d'économie*.197 ،
- L'Haridon Olivier,Isabelle Vialle Nicols Jacquemet .(2014) .Marché du travail,évaluation et l'économie expérimentale) .association Française d'économie ،*Revue Francaise d'Economie*.226-189 ،(01082352)
- Mac Donald Andrew et André Downs Paul de cicita .(2011) .contribution de l'économie comportementale à l'étude d'impact de la régulation et des politiques,Note d'information sur les politiques.
- Ogrodnik Marysia .(2015) .éApports de la psychologie à l'analyse économique des comportements addictifs ." *Revue Française d'économie* ، XXX.
- Panquiaux Richard .(2015) .*le Bulletin fe ILEC,nudge,politique de marché* .
- Pesendorfer Wolfgang .(2006) .Behavioral Economics Comes of Age:A Review Essay on'Advances in Behavioral economics .' *journal of economic literature* ، 721-712.
- Petit Emmanuel .(2013) .l'expérimentation en économie:méthode et principes.
- Planel N .(2009) .*nudge,la véritable révolution d'OBAMA?amérique* .,amérique.
- Sarra Daniel .(2012) .*un aperçu historique expérimentale:des origines aux évolutions récentes* .france: latoratoire Montpellierain d'economie théorique et appliquée.
- Sauneron Sarah Olivier Oullier .(2010) .*nouvelles approches de la prévention en santé publique"l'apport des sciences comportementales,cognitives et des neurosciences* .paris: centre d'analyse stratégiques de la direction de l'information légale et administrative.
- Thaler Richard H. .(2000) .Form homo oeconomicus to homo sapiens .*journal of economic perspectives*.140-134 ،(1) 14
- Van Staveren Jan and irene, Carlos Rodriguez .(2009) .*Homo economicus,handbook of economics&Ethics* .france.
- VanHoorebeke Delphine .(2007) .*contagionne émo-décisionnelle:projet d'etude par économie expérimentale* .montréal: CIRANO.
- www.meer.gov.dz .